S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/2000/5
10 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤١٠١، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (S/2000/24)، المقدم وفقا لقرار المجلس ١٢٧١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

"ويثني المجلس على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام نظرا لما أسهما به في مجال استعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولما قدماه من دعم هام ملموس من أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة، وإعادة تشكيل قوات الأمن، وتدريب الشرطة، وبدء إجراء إصلاحات أساسية في جمهورية أفريقيا الوسطى على كل من الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويشكر المجلس جميع البلدان التي شاركت في نجاح بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وساهمت فيه، لا سيما البلدان المساهمة بقوات.

"ويسلم مجلس الأمن بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ اتفاقات بانغي (S/1997/561، التذييلات الثالث إلى السادس) وميثاق المصالحة الوطنية (S/1998/219)، اللذين يمثلان أسس السلام والاستقرار في البلد.

"ويشجع المجلس حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بقوة على القيام بكل ما في وسعها لتعزيز التقدم المحرز أثناء وجود بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى السعي بعزم إلى تدعيم المؤسسات الديمقراطية، وتوسيع نطاق المصالحة والوحدة الوطنية، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي. ويحث المجلس حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الوفاء بمتطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي وتثبيت الأوضاع المالية، المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية. ويطلب المجلس إلى أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، تقديم الدعم النشط

للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تحقيقا لهذه الغاية. ويود المجلس أيضا تأكيد أهمية توفير المساعدة الدولية للاجئين والمشردين في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من بلدان المنطقة، من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

"ويرحب المجلس بالقوانين الثلاثة المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة، التي أصدرتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالمراسيم التي أصدرتها الحكومة من أجل تنفيذ هذه القوانين. ويشجع المجلس سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل بنشاط، وبمساعدة الأمم المتحدة، في إعداد وتقديم خطط محددة لعقد اجتماع في نيويورك من أجل تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لبرنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتسريح القوات وإعادة إدماجها. ويطلب المجلس إلى أعضاء المجتمع الدولي تقديم الدعم لهذه البرامج.

"ويرحب المجلس، بصورة خاصة، بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن حل القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية. ويلاحظ المجلس مع الارتياح الاستعاضة عن هذه القوة بوحدة مدمجة إدماجا تاما في قوات الأمن الوطني، تحت قيادة رئيس هيئة أركان القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، تقتصر مهمتها على حماية سلطات الدولة على أعلى المستويات.

"ويرحب مجلس الأمن أيضا بقرار الأمين العام، الذي حظي بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لفترة أولية مدتها سنة واحدة تبدأ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، برئاسة ممثل الأمين العام، ويشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل معا على نحو وثيق. ويلاحظ المجلس مع الارتياح أن المهمة الأساسية للمكتب ستتمثل في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال تعزيز السلام والمصالحة الوطنية، وتدعيم المؤسسات الديمقراطية، وتيسير تعبئة الدعم السياسي والموارد اللازمة لإعادة البناء الوطني وللانتعاش الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعيد الدولي؛ وأن المكتب مكلف أيضا برصد تطورات حالة حقوق الإنسان والنهوض بالوعي العام بقضايا حقوق الإنسان.

"ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلعه بصورة منتظمة على أنشطة المكتب وعلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما على التقدم المحرز في مجال الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يقدم إلى المجلس تقريرا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠، وكل ستة أشهر بعد ذلك التاريخ."
